

## أثر التكوين الرأسمالي في النمو الاقتصادي

د. محمد دياب طبيخ

قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية كلية الاقتصاد - جامعة حلب

### ملخص البحث

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية التي تسعى الدول والحكومات لتحقيقه من أجل ضمان مستوى معيشة مقبول لأفراد المجتمع . ولعل من أهم محددات النمو الاقتصادي هو حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم التكوين الرأسمالي وهيكلته حسب الملكية . وعليه فقد تناول البحث مفاهيم النمو الاقتصادي من خلال العلاقة الارتباطية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي في سورية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ ، وتحليل البيانات المتوفرة حول مستوى الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أن نموه يعبر عن المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي وكذلك مستوى التكوين الرأسمالي وهيكلته حسب الملكية باعتباره أحد محددات هذا النمو .

وقد حاول الباحث دراسة العلاقة التي تربط بين النمو السنوي للتكوين الرأسمالي ( التوظيفات الرأسمالية الجديدة ) ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ وبيان أثر نمو التكوين الرأسمالي في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث أظهرت نتائج البحث عدم وجود علاقة معنوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو التكوين الرأسمالي في سورية ، وأوضح الباحث أسباب ذلك من خلال النتائج التي حصل عليها .

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي ، التكوين الرأسمالي ، الناتج المحلي الإجمالي

ورد البحث للمجلة بتاريخ ١ / ٢٠١٧

قبل للنشر بتاريخ ١ / ٢٠١٧

## مقدمة البحث

يحتل النمو الاقتصادي مكانة هامة في ترتيب أولويات تحقيق الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها حكومات الدول، إذ يعتبر أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ومؤشراً من مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي، ويرتبط النمو الاقتصادي بالعديد من العوامل الجوهرية ؛ كوجود مؤسسات ذات كفاءة إنتاجية عالية، البحث العلمي، الصحة والتعليم، حجم الاستثمارات وهيكلية تكوين رأس المال حسب الملكية.. وبالتالي أضحت عملية تحقيق مستوى نمو مقبول مرتبطة عضوياً بتوفر هذه العوامل.

إن تحليل العلاقة بين حجم تكوين رأس المال وهيكلته حسب الملكية والنمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو الناتج المحلي الإجمالي تعد واحدة من اهم معايير وضع السياسات الاستثمارية التي تشكل مناخ الاستثمار و يمكن من خلالها معرفة توجهات الاقتصاد ومسيرته التنموية وتشخيص القطاعات الرئيسية المحركة للنمو حتى يتسنى لمنخذي القرارات الاقتصادية إعادة توجيه الاستثمارات وفقا للأهداف الموضوعة للاستراتيجيات المستقبلية.

إن هذا البحث يحاول تحليل واقع الاستثمارات وبالتالي مستوى نمو تكوين رأس المال في سورية وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠. وأن يقدم باختصار تصوراً عاماً عن مفهوم النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي، وإجمالي نمو تكوين راس المال وذلك ارتباطا بالسياسات الاقتصادية المتبعة في تلك الفترة وإيجاد العلاقة التبادلية بينهما.

### - أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة سبب الخلل لعدم وجود علاقة معنوية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو التكوين الرأسمالي في سورية للفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٠

**- هدف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في قياس اثر نمو التكوين الرأسمالي الثابت على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد السوري خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠١٠

**- فرضيات البحث:**

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو تكوين راس المال الثابت

**- منهج البحث:**

موضوع البحث تطلب استخدام المناهج التالية:

- المنهج الوصفي: من خلال دراسة الإطار النظري لاهم المفاهيم الاقتصادية التي تناولتها الدراسة

- المنهج التحليلي الكمي: من خلال دراسة الأرقام الإحصائية وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج SPSS لاختبار فرضيات الدراسة.

**اولا : ماهية النمو الاقتصادي :**

يعتبر مصطلح النمو الاقتصادي من اكثر المصطلحات شيوعا في علم الاقتصاد باعتباره الهدف الرئيس الذي تسعى النظريات الاقتصادية لتحديد مفهومه وسبل تحقيقه من الناحية الاكاديمية العلمية ، نظرا لتصدره الاولويات التي تسعى الحكومات الى تجسيده من الناحية العملية لتحقيق رفاه الشعوب والمجتمعات على اختلاف مستويات تطورها الاقتصادية والاجتماعية

يعكس مفهوم النمو الاقتصادي حصيلة مجموعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتحققة على المدى الطويل تعبيراً عن توسع الاقتصاد في بلد معين خلال محطات متتالية<sup>١</sup>، يكون التقدم الاقتصادي المعبر عنه بشكل رئيس بالزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة زمنية مصاحبا لارتفاع نمو نصيب الفرد من الناتج باكثر من معدلات النمو السكاني الطبيعية ، وازدياد معدلات الانتاجية لراس المال والعمل

ونتيجة القوى العاملة من حيث التدريب والتاهيل لمواكبة التقدم التقني الناجم عن استخدام اساليب تقنية جديدة متقدمة من خلال الاختراع والابتكار والتكيف المؤسسي والايديولوجي المطلوب لها ، مما يعنيه ذلك من تعدد سمات مفهوم النمو الاقتصادي وابرزها: - النمو طويل الاجل المستدام وليس العابر في الناتج المحلي الاجمالي .

- دور التقانة التي تلعب دورا مركزيا في النمو طويل الاجل ، معبرا عنه بالتراكم الراسمالي والتوظيفات الراسمالية الجديدة . - ارتهان كل من النمو طويل الاجل ودور التقانة بوجود تكيف مؤسسي ، يظهر اهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو الاقتصادي معبرا عنها بالسياسات الاقتصادية المتبعة<sup>٢</sup>

بهذا المعنى يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لتحقيق رفاه المجتمعات ، ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الافراد المادية الا اذا اقترن بطريقة عادلة لتوزيع الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي على الافراد ، وبالتالي هو مرتبط بالسياسات الاقتصادية المتبعة في كل دولة ، وتطور الناتج المحلي الاجمالي وكذلك تطور التكوين الراسمالي الجديد ارتباطا بتلك السياسات المرهونة بسمات وخصائص مناخ الاستثمار في هذا البلد او ذاك ، وهي المؤشرات التي سيتم التطرق لتطورها في سورية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠

### **ثانيا : السياسات الاقتصادية في سورية ١٩٩٠-٢٠١٠ :**

حدد دستور ١٩٧٢ هوية الاقتصاد السوري باعتبارها استمرارا " لأهداف ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣ في بناء اقتصاد التحول الاشتراكي القائم على التخطيط المركزي الشامل ، بكون القطاع الاقتصادي العام قائدا للعملية التنموية .

في ضوء تحقيق هذا الهدف بنت الحكومات المتعاقبة سياستها الاقتصادية ( خصوصا خلال الخطتين الخمسينتين الثالثة والرابعة ) على توسيع الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري بتمويل إنشاء المشاريع الصناعية والزراعية ، واستكمال بناء مشاريع البنى التحتية من طرقات وجسور وكهرباء ومياه ... مترافقة مع زيادة الخدمات العامة والتوسع فيها خصوصا توفير التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية .

هذه السياسة التوسعية حققت نجاحا ملحوظا في العديد من المؤشرات الاقتصادية ، إلا أنها اتسمت بالتذبذب وعدم الاستقرار خصوصا في معدلات التراكم الرأسمالي والنتائج المحلي الإجمالي الذي افقدها طابع النمو المستدام خلال عقد السبعينيات وأوائل الثمانينيات حيث تراوح معدل نمو الناتج بين ذروته العليا بنحو ٢٣ بالمئة لعام ١٩٧٥ وذروته الدنيا سالبا بنحو ٣ بالمئة لعام ١٩٧٧ ، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى اعتماد تمويل الخطط التنموية على المساعدات المالية من الدول العربية النفطية والمساعدات الاقتصادية من الدول الاشتراكية مما رهن عملية التمويل بالاعتبارات السياسية للعلاقات مع هذه الدول من جهة، واطضع من جهة أخرى حافز الاعتماد على القدرات الذاتية ، فضلا عن استخدام تلك المساعدات بغير وجهتها المطلوبة ، وادى ذلك إلى تفشي ظواهر الاستهلاك المشوهة ونمو التضخم النقدي بارتفاع غير مسبوق طال أيضا انتشار ظاهرة البطالة وارتفاع معدلاتها .

جاء انهيار أسعار النفط العالمية مطلع الثمانينات ليقام حدة الأزمة الاقتصادية مع التراجع الملحوظ في حجم المساعدات المالية العربية وكذلك تراجع تحويلات العمالة السورية في الخليج ، مما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية العامة وتفاقم عجز ميزان المدفوعات خصوصا في ظل انخفاض الأسعار الدولية للمواد الأولية الاستراتيجية المنتجة محليا وارتفاع أسعار السلع المستوردة الذي أدى إلى عجز الميزان التجاري ، لتبلغ الأزمة ذروتها ١٩٨٦ متمثلة في نقص العرض السلعي والقطع الأجنبي حيث تم تبني مبدأ التعددية الاقتصادية مخرجا للزمة تحت عنوان الإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد من خلال تفعيل القطاع الخاص وزيادة دوره في عملية التنمية وشكل صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ نقطة الانعطاف من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق هوية جديدة للاقتصاد السوري تقوم على التعددية الاقتصادية داخليا والانفتاح الاقتصادي خارجيا<sup>٣</sup> .

#### ١- السياسات الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي :

اتسمت السياسات الاقتصادية في ضوء الاتجاه إلى بناء اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي بالقصور والعجز ، حيث جاء إصدار قانون الاستثمار رقم ١٠ بهدف

جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ولكن بمعزل عن إصلاح السياسات المالية والنقدية الضرورية لتحقيق هذا الهدف ، وذلك بالاكتماء بتقديم بعض التسهيلات الممنوحة للمستثمرين كالإعفاءات الضريبية على الأرباح وتخفيض الرسوم الجمركية على بعض مستوردات مستلزمات المشاريع الجديدة ، في وقت استمر فيه العمل بالنظام المصرفي الذي كان سائدا في ظل الاقتصاد المخطط مقتصرًا على المصارف العامة التخصصية ، والإبقاء على القيود المفروضة على التسليف والتعامل بالنقد الأجنبي والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة ، مما شكل كابحا للدفاعة التي حققها صدور القانون رقم ١٠ في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث بدأت عقبات تطبيقه بالظهور منذ منتصف التسعينات ، مما افقد عملية الإصلاح الاقتصادي جدواها ، خصوصا لجهة إجراءات منح الاستثمار وغموضها التي أدت إلى تفاقم ظاهرة الفساد في الإدارات العامة .

من ناحية ثانية بنيت السياسة الاقتصادية الجديدة على ان مفهوم التعددية الاقتصادية يعني تفعيل دور القطاع الخاص والمراهنه عليه لقيادة العملية التنموية بديلا عن القطاع العام الاقتصادي كما كان سائدا إبان مرحلة الاقتصاد المخطط ، وتجلى ذلك باتباع سياسات انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق العام<sup>٤</sup> بشقيه الجاري والاستثماري بغرض الوصول إلى ما يعرف "بالحكومة الرشيقة" تطبيقا للمفاهيم والسياسات والإجراءات التي تبنتها وروجت لها ما يعرف بروشنة صندوق النقد الدولي للتنشيت الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي طرحها الصندوق كمخرج للضرورة الاقتصادية في البلدان النامية أواسط الثمانينات ، رغم الإعلان الرسمي من قبل الحكومات السورية رفضها لهذه الإجراءات وعدم الالتزام بها .

ادى النفاقم الحاد لازمة الركود في النصف الثاني من التسعينات الى ظهور عدد من الاختلالات التي كشفت عن تشوهات هيكلية في البنى الاقتصادية ناجمة عن غياب الاستراتيجيات والسياسات التنموية الواضحة والشفافة ، بسبب عجز وقصور السياسات المتبعة عن الإيفاء بمتطلبات بناء السوق والانفتاح الاقتصادي من جهة، ومن جهة اخرى ، بسبب الثنائية المتناقضة بين نظام سياسي يتبنى دستوريا اقتصاد

التخطيط الاشتراكي وبين عملية اصلاح اقتصادي بدأت بالتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي على القطاع الخاص وانتقلت الى عملية التحول باتجاه السوق الليبرالي ، جرت بمعزل عن اطلاق عملية اصلاح سياسي موازية كأحد موجبات السوق الليبرالية ، مما انعكس انفساما في اوساط الاقتصاديين السوريين وصانعي القرار بين تيار اطلق عليه الحرس القديم الداعي الى الابقاء على الدور التدخلّي للدولة في الاقتصاد واصلاح القطاع العام الاقتصادي وتفعيل دوره من جهة وبين تيار اطلق عليه الاصلاحيون الداعي الى الاستمرار بعملية اللبرلة الاقتصادية ، مما اضعف فاعلية العملية الاصلاحية وافقد اجراءاتها الاقتصادية جدواها ، وانعكس حالة من الاستقرار ظاهرية ولكنها هشّة ومنتزبة استمرت حتى تولي الرئيس بشار الاسد مقاليد الحكم ٢٠٠١ حيث قام باطلاق عملية اصلاح شاملة تحت عنوان التحديث والتطوير هوية للاقتصاد السوري .

## ٢- السياسات الاقتصادية في ظل التحديث والتطوير :

بنيت السياسات الاقتصادية في ظل مرحلة التحديث والتطوير على ضرورة ان تكون عملية الاصلاح شاملة لمختلف الميادين الاقتصادية والسياسية والادارية والتشريعية، وكمتطلبات للخروج من الركود الاقتصادي المترافق مع ضعف القدرة الشرائية للاكثية السكانية °، ونقص السيولة المالية وتراجعا في الانفاق الحكومي الناجمة عن السياسات الانكماشية خلال التسعينات باتباع سياسة اقتصادية توسعية استهدفت مضاعفة الدخل خلال عشر سنوات من خلال زيادة الرواتب والاجور وتعديل قانون الاستثمار رقم ١٠ بموجب المرسوم التشريعي رقم ٧ ، واصلاح السياسات المالية والنقدية كاجراءات وتدبير تعبيراً عن المضي قدماً في سياسات اللبرلة الاقتصادية ، مما ادى الى خلق مناخ اقتصادي مريح، سرعان ما بدأ يتعثر بفعل كوابح داخلية ناجمة عن الصراع بين الحرس القديم والاصلاحيين وكوابح خارجية تمثلت اساسا بالاحتلال الامريكي للعراق ٢٠٠٣ واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وتوجيه اصابع الاتهام الى سورية.

انعكست مفاعيل هذه الكوايح الداخلية والخارجية على المؤتمر العاشر لحزب البعث عام ٢٠٠٦ والذي حسم الجدل حول هوية الاقتصاد السوري بتبني مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي<sup>٦</sup> ، إلا ان ذلك لم ينهي الصراع بشأنه حيث اقتضت عملية التحديث والتطوير بعد ذلك على عملية الاصلاح الاداري ( والتي لم تستكمل) حيث نجح التيار المحافظ في فرض رؤيته القائلة بصرف النظر عن عملية الاصلاح الشاملة بذريعة الضغوط الامنية الخارجية ، مما شكل عقبة امام امكانية استمرار التيار الاصلاحى في رسم السياسات الاقتصادية الواضحة والشفافة خصوصا في ظل اندلاع الأزمة السورية عام ٢٠١١ .

### ثالثا: الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر مؤشر الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه المعيار الالهم في قياس النمو الاقتصادي ، تكمن اهميته في انه يعتبر الانعكاس المباشر للسياسات الاقتصادية المتبعة ، فهو عبارة عن قيمة كافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال العام .وفيما يلي الجدول رقم (١) الذي يبين تطور الناتج المحلي الاجمالي في سورية ومعدلات نموه السنوية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠

جدول (١) الناتج المحلي الإجمالي (بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة)  
(القيم بملايين الليرات السورية)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة النمو السنوي %
١٩٩٠	٥١٥٢٥٠	-
١٩٩١	٥٥٥٩٥٥	٧,٩
١٩٩٢	٦٣١٠٠٩	١٣,٤
١٩٩٣	٧١٤٩٣٧	٥,١
١٩٩٤	٥٣٩٩٢٩	٧,٦
١٩٩٥	٧٥٦٤٠٤	٥,٨
١٩٩٦	٨٣٠٧٢٦	٩,٨



١٩٩٧	٨٧٢٤٦١	٥
١٩٩٨	٩٣١٦٦١	٦,٨
١٩٩٩	٨٩٨٥٥٢	-٣,٥
٢٠٠٠	٩٠٣٩٤٤	٠,٦
٢٠٠١	٩٥٠٢٤٥	٥,١
٢٠٠٢	١٠٠٦٤٣١	٥,٩
٢٠٠٣	١٠١٧٦١٩	١,١
٢٠٠٤	١٠٨٩٠٢٧	٧,١
٢٠٠٥	١١٥٦٧١٤	٦,٢
٢٠٠٦	١٢١٥٠٨٢	٥
٢٠٠٧	١٢٨٤٠٣٥	٥,٧
٢٠٠٨	١٣٤١٥١٦	٤,٥
٢٠٠٩	١٤٢٠٨٣٣	٥,٩
٢٠١٠	١٤٦٩٧٠٣	٣,٤

المصدر: من إعداد الباحث من المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ١٩٩٦-٢٠١١ جدول  
١٦/١ و ١٦/٢١ و ١٦/٩

يتضح من الجدول ميل الناتج المحلي الاجمالي للارتفاع خلال النصف الاول من التسعينات بمتوسط معدلات النمو السنوية بنحو ١٠ % ، الا انه كان متذبذبا بين ذروته العليا ١٣,٤ % عام ١٩٩٢ والدنيا ٥,١ % عام ١٩٩٣ ، بما يعنيه ذلك من عدم استقرار السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الانفتاح الاقتصادي و صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ الذي فتح قطاعات جديدة امام نشاط القطاع الخاص خصوصا في قطاعات النقل والصناعات التحويلية والزراعة التي حققت متوسط معدلات نمو سنوية لهذه الفترة بنحو ٢٣-١٤-٨ % على التوالي ، كما تزامن صدور قانون الاستثمار مع متغيرات داخلية وخارجية تمثلت ابرزها بدخول مشاريع انتاج النفط التي منحت تراخيصها عام ١٩٨٦ حيز الانتاج التجاري بنحو ٧٠٠ الف برميل يوميا حيث ادى ارتفاع اسعار النفط عالميا الى رفد الخزينة العامة بايرادات نفطية باتت تستحوذ على

أكثر من ٧٠% من إجمالي الصادرات السورية ، كما بدأت موجة القحط والجفاف بالانحسار مما انعكس ايجابا على القطاع الزراعي الذي عززه اتباع سياسات جديدة تمثلت في رفع اسعار المنتجات الزراعية لصالح الفلاحين مما ادى الى نقل الاقتصاد السوري من حالة العجز الغذائي والزراعي الى حالة الاعتماد على الذات والتصدير<sup>٧</sup> . كما هيأت التغيرات الخارجية عوامل مساعدة اضافية حيث اعادت مشاركة القوات السورية في حرب الخليج الثانية المساعدات المالية الخليجية من جهة وكذلك استثناء المنتجات السورية من اجراءات الحصار الاقتصادي ضد العراق من جهة اخرى مما فتح الاسواق العراقية امام الصادرات السورية ، تزامن ذلك مع انهيار الاتحاد السوفيتي ووراثة الاتحاد الروسي للديون السوفيتية على سورية وآلية سدادها وفق مبدأ المقايضة ، مما فتح السوق الروسية امام الصادرات السورية سدادا لهذه الديون .

هذه التغيرات الداخلية والخارجية ادت الى نهوض اقتصادي في النصف الاول من التسعينات قبل ان تعود مؤشرات الانخفاض في النصف الثاني بسبب تراجع الاندفاع التي حققها صدور قانون الاستثمار حيث بدأت عقبات تطبيقه بالظهور وكذلك بسبب السياسات المالية والنقدية الانكماشية كتجميد الاجور والرواتب وتخفيض الانفاق الاستثماري العام مما اضعف فعالية القطاع الاقتصادي العام مما ادى الى تدهور اقتصادي تجلى بتراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالمتوسط الى اقل من ٤% سنويا (بل حقق معدل نمو سلبي بنحو ٣,٥ % عام ١٩٩٢) مترافقا مع تراجع اسعار النفط العالمية عام ١٩٩٨ وتراجع الانتاج الزراعي نتيجة سوء الاحوال الجوية الى معدل متوسط بنحو ٥% والتراجع الاكبر كان من نصيب القطاع الصناعي الذي انخفض معدل نموه بالمتوسط الى ٠,٥ % عام ١٩٩٧<sup>٨</sup> .

ويوضح الجدول رقم (١) ان اطلاق عملية التحديث والتطوير اعادت ميل تطور الناتج المحلي الاجمالي للارتفاع وان كانت بمتوسط لمعدلات النمو السنوية بنحو ٥% سنويا ، اي اقل من متوسط النصف الأول من التسعينات ، إلا أنها حافظت على سمة التذبذب وعدم الاستقرار حيث تراوحت بين ذروتها العليا بأكثر من ٧% عام ٢٠٠٤ والدنيا ١% عام ٢٠٠٣ ، حيث يعود الفضل في ميل معدل نمو الناتج المحلي

الاجمالي للارتفاع الى الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والادارية المتمثلة بالتعديلات التشريعية على قانون الاستثمار واصلاح النظام المصرفي والمالي والضريبي واتباع سياسة اقتصادية توسعية ودعم الصادرات الصناعية ، وبالمقابل ساهمت الكوابح الخارجية المتمثلة باحتلال العراق والحصار الاقتصادي على سورية في اضعاف ميل الناتج الاجمالي للارتفاع ، مما انعكس بتذبذب منحني تطور الناتج صعودا وهبوطا بين عام وآخر طيلة الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ .

#### رابعا: مناخ الاستثمار في سورية ١٩٩٠ - ٢٠١٠ :

الاستثمار هو حجر الاساس في عملية التنمية الاقتصادية، وحامل النمو الاقتصادي ، وتشكل مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية والادارية محددات لمناخ الاستثمار جاذبا او طاردا للاستثمار نظرا لتأثيراتها المباشرة في قرار الاستثمار وفي فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين<sup>١</sup> ، وبهذا المعنى يكون مناخ الاستثمار مرتفعا بشكل كبير للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في هذا البلد او ذلك .

في سورية يصعب الحديث عن جاذبية مناخ الاستثمار من عدمه في ظل السياسات الاقتصادية في مرحلة التحول الاشتراكي القائمة على التخطيط المركزي وقيادة القطاع العام للعملية التنموية باعتبار ان التخطيط للاستثمار عموما والانفاق الاستثماري العام يقوم على مبدأ التخطيط حسب الامكانية ، الا ان الانتقال في هوية الاقتصاد السوري الى تبني مبدأ التعددية الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص والانفتاح الاقتصادي يجعل من عملية إصلاح مناخ الاستثمار ضرورة لا غنى عنها بما يستوجبه ذلك من ضرورة اصلاح السياسات الاقتصادية خصوصا منها النقدية والمالية.

#### **١- مناخ الاستثمار في ظل اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي :**

اقتصرت عملية اصلاح مناخ الاستثمار في ظل اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي على تضمين قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ على تسهيلات ضريبية وجمركية للمشاريع المرخصة بموجب القانون ، بدون ان يرافق القانون اي تغييرات جوهرية في السياسة النقدية والمالية بل استمرت السياسات الاقتصادية

الانكماشية كتجميد الاجور والرواتب وتخفيض الاتفاق الاستثماري العام واستمرار القيود على التسليف والحفاظ على معدلات فائدة مرتفعة واستمرار تعدد اسعار صرف العملة السورية ( كان هناك ١٧ سعر صرف رسمي للدولار في الوقت نفسه لمختلف المعاملات التجارية والمالية) والتشدد في فرض الضريبة وتحصيلها رغم ارتفاع معدلات الضريبة مما ساهم في تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي وغيرها من الاجراءات التي حكمت السياسة المالية والنقدية التي فاقمها غياب النظام المصرفي الكفوء باقتناره على المصارف الحكومية الاربعة وغياب سوق الاوراق المالية وتبعية المصرف المركزي للحكومة وانعدام دوره في رسم السياسات النقدية ، وهي جميعها تتدرج في خانة المحددات الكابحة (الطاردة) للاستثمار الذي عوضه اعتماد السياسات الاقتصادية على المساعدات المالية من البلدان النفطية وتحولات العاملين السوريين فيها في تمويل التنمية في سورية .

## ٢- مناخ الاستثمار في ظل التحديث والتطوير :

انطلقت عملية اصلاح مناخ الاستثمار في سورية بعد تولي الرئيس بشار الاسد مقاليد السلطة باصدار المرسوم التشريعي رقم ٧ لعام ٢٠٠٠ وغطت التعديلات تقريبا معظم النواقص والثغرات تمهيدا لازالة العيوب الكابحة لمناخ الاستثمار خصوصا في اطار السياسات المالية مع صدور قانون اصلاح النظام الضريبي بخفض معدلات الضريبة على الارباح من ٢٣ الى ١٦% بالمتوسط العام ، ومنح تحفيزات ضريبية كتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الخام المستوردة الى ١% والغاء ضريبة بيع الالات والغاء الرسم القنصلي وكذلك في اطار السياسة النقدية مع صدور قانون مجلس النقد والتسليف الاساسي الذي منح المصرف المركزي مزيدا من الاستقلالية والسماح له بشراء القطع الاجنبي من الجمهور باسعار السوق الحقيقية ، والتراجع عن تجريم التعامل بالنقد الاجنبي بموجب المرسوم ٣٣ لعام ٢٠٠٤ والغاء المحاكم الاقتصادية، من الاجراءات التي توجت بتوحيد اسعار صرف العملة الوطنية (الاكتفاء بثلاث اسعار صرف) وانشاء بورصة دمشق

للاوراق المالية والسماح للمصارف الخاصة بالعمل وكذلك المصارف الاسلامية في سياق سياسات اصلاح النظام المصرفي .  
 بالاجمال يمكننا القول ان عملية اصلاح مناخ الاستثمار في سورية كانت متعثرة خلال التسعينات تم تغطيتها بالاعتماد على المساعدات الخارجية في تمويل التنمية ولكنها قطعت شوطا مهما بعد عام ٢٠٠٠ الا انها لازالت غير كافية للتأسيس على سياسة نقدية ومالية مستقرة تنطلق من ضمان استقلالية كاملة للمصرف المركزي عن الحكومة ، كما ان قانون احداث المصارف الخاصة لايزال يحتاج الى مكملات تعزز نجاح تطبيقه فضلا عن اعادة هيكلة القطاع العام واصلاحه. وهي الاستنتاجات التي يثبتها تطور مؤشر اجمالي تكوين راس المال الثابت للفترة ١٩٩٠ - ٢٠١٠ .

#### خامسا : اجمالي تكوين راس المال الثابت ١٩٩٠-٢٠١٠ :

يقصد باجمالي تكوين راس المال الثابت مجموع الاضافات السنوية للاصول الثابتة بشقيها الحكومي والخاص مخصوما منها الاصول التي تم التخلص منها<sup>١٠</sup>، وهو يشمل الأصول الثابتة الملموسة كالعقارات والابنية السكنية وغير السكنية والآلات والمعدات ووسائل النقل والاصول الزراعية (اشجار وحيوانات تستخدم بصورة متكررة في انتاج المنتجات الزراعية) بالاضافة الى منتجات الملكية الفكرية والتحسينات المدخلة على الاصول غير المنتجة ، وبهذا المعنى يكون تكوين راس المال الثابت واحدا من المؤشرات الهامة التي يرتهن تطوره بالسياسة الاقتصادية المتبعة من جهة والمناخ الاستثماري السائد من جهة اخرى، والجدول رقم (٢) يوضح تطور اجمالي التكوين الراسمالي الثابت في سورية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٠ بالاسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ موزعا حسب ملكيته الى القطاعين العام والخاص.

جدول رقم ( ٢ ) مجمل تكوين راس المال الثابت حسب الملكية بملايين الليرات

( بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة )

العام	القطاع الخاص	اجمالي تكوين

معدل نمو سنوي	الحصة من المال الثابت	الحصة من الاجمالي	معدل نمو سنوي	الحصة من الاجمالي	معدل نمو سنوي	القطاع العام		
-	٩٢٤٣٤	-	٥٧	٥٣٠٤٥	-	٤٣	٣٩٣٨٩	١٩٩٠
3.7	٩٥٨٣٨	4	٥٨	٥٥١٧٠	٣,٢	٤٢	٤٠٦٦٦	١٩٩١
32.6	١٢٧٠٣٩	55.2	٦٧	٨٥٦١١	١,٨	٣٣	٤١٤٢٨	١٩٩٢
1.4	١٢٨٨٥٦	-2.8	٦٥	٨٣٢٣٣	١٠,١	٣٥	٤٥٦٢٣	١٩٩٣
20.7	١٥٥٥٣٠	7.7	٥٨	٨٩٦٠١	٤٤,٥	٤٢	٦٥٩٢٩	١٩٩٤
7.9	١٦٧٨٤٦	5.3	٥٦	٩٤٣٥٨	11,5	٤٤	٧٣٤٨٨	١٩٩٥
-0.29	١٦٧٣٥٢	-7.2	٥٢	٨٧٥٧١	8,6	٤٨	٧٩٧٨١	١٩٩٦
-5	١٥٨٩٤٤	-23.8	٤٢	٦٦٧٥٢	15.6	٥٨	٩٢١٩٢	١٩٩٧
3.2	١٦٤٠٦٥	1.5	٤١	٦٧٧٤٩	4.4	٥٩	٩٦٣١٦	١٩٩٨
-2.6	١٥٩٧٩٣	-4.5	٤٠	٦٤٦٦٧	-1.2	٦٠	٩٥١٢٦	١٩٩٩
-2.3	١٥٦٠٩٢	-12.2	٣٦	٥٦٧٦١	4.4	٦٤	٩٩٣٣١	٢٠٠٠
14.1	١٧٨١٤٨	9.7	٣٥	٦٢٢٩٠	16.6	٦٥	١١٥٨٥٨	٢٠٠١
10.2	١٩٦٣٨٧	20.9	٣٨	٧٥٣٠٤	5.2	٦٢	١٢١٠٨٣	٢٠٠٢
19.6	٢٣٤٨١٨	16.5	٣٧	٨٧٧٣١	21.5	٦٣	١٤٧٠٨٧	٢٠٠٣
19.8	٢٨١٤١٩	66	٥٢	١٤٥٦٤٩	7.7	٤٨	١٣٥٧٧٠	٢٠٠٤
2.4	٢٨٨١٩٣	-0,97	٤٩	١٤١٦٠٦	9.7	٥١	١٤٨٨٨٨	٢٠٠٥
7.2	٣٠٨٨٦٩	30.6	٥٣	١٨٤٨٧٨	-3.4	٤٧	١٤٣٧٣١	٢٠٠٦
-8.2	٢٨٣٠٩٩	-20.7	٥٢	١٤٦٦٩٩	-3.7	٤٨	١٣٨٤٠٠	٢٠٠٧
-5.8	٢٦٦٤٨٨	4.8	٥٨	١٥٣٧٤٩	-18.6	٤٢	١١٢٧٣٩	٢٠٠٨
11.5	٢٩٧١٠٠	-0.3	٥٢	١٥٣٢٨٠	27.6	٤٨	١٤٣٨٢٠	٢٠٠٩
12.5	٣٣٤٤٢١	26.1	٥٧	١٩٣٢٨٨	0.2	٤٣	١٤٤١٥٣	٢٠١٠

المصدر: من إعداد الباحث من المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ١٩٩٦-٢٠١١ جدول

١٦/٢١ و ١٦/١

يلاحظ من معطيات الجدول اتجاه ميل مجمل التكوين الراسمالي الثابت الى الارتفاع خلال عقد التسعينات ، الا ان متوسط معدلات نموه السنوية في النصف الاول من التسعينات كانت بنحو ١٢% وذلك بسبب الاندفاع التي احدثها صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ ، حيث يعكس تذبذب معدلات نمو التراكم الراسمالي بين ذروتها العليا ٣٢ % عام ١٩٩٢ و ١٠,٤% عام ١٩٩٣ ، الغموض الذي يكتنف مناخ

الاستثمار خصوصا السياسات المالية والنقدية بما يفسر الانخفاض الكبير في متوسط معدلات نمو التراكم الرأسمالي في النصف الثاني من التسعينات حيث سجل معدلات نمو سلبية في معظم هذه السنوات في مؤشر واضح على تأثير العوامل الطارئة للاستثمار في تلك الفترة. من ناحية اخرى تشير معطيات الجدول رقم (٢) الى استحواذ الاستثمارات الخاصة على نحو ٦٠% من اجمالي التكوين الرأسمالي بالمتوسط السنوي للنصف الأول من التسعينات في وقت كان فيه معدل نموه السنوي يميل للانخفاض بوتائر متسارعة بعدما حققت معدل نمو يزيد عن ٥٥% لعام ١٩٩٢ الى معدل نمو سلبى بنحو ٣% ١٩٩٣ و ٥,٢% عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ، مقابل استحواذ استثمارات القطاع العام على نحو ٤٠% كمتوسط سنوي ومعدل نمو بنحو ١٠% سنويا كمؤشر يدل على اتجاه السياسات الاقتصادية الانكماشية بتخفيض الانفاق الاستثماري العام الذي برز بشكل اكثر وضوحا في النصف الثاني من التسعينات بمعدل نمو سنوي ٤% (باستثناء عام ١٩٧٩ حيث سجل معدل النمو السنوي ١٥,٦%) رغم استحواذ الاستثمارات العامة على ٦٢% كمتوسط سنوي مقابل ٣٨% للاستثمارات الخاصة التي كان معدل نموها السنوي سالبا في معظم سنوات هذه الفترة كمؤشر على عدم جاذبية مناخ الاستثمار في سورية والتي استوجبت القيام باصلاحه في مرحلة التحديث والتطوير بعد العام ٢٠٠٠.

في هذه المرحلة الممتدة منذ العام ٢٠٠٠ الى ٢٠١٠ تشير معطيات الجدول الى عودة اتجاه مؤشر التراكم الرأسمالي إلى الارتفاع كمتوسط سنوي بنحو ١٥% في ظل الاصلاحات التي طرأت على السياسات المالية والنقدية حتى عام ٢٠٠٥ قبل ان ينخفض المتوسط الى نحو ١٠% مع تحقيق معدلات سلبية للعامين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بنحو ٩ و ٦% على التوالي ، في مؤشر على عدم كفاية الاصلاحات التي ادخلت على مناخ الاستثمار ، ويؤكد ذلك استحواذ الاستثمار العام على نحو ثلثي اجمالي التكوين الرأسمالي حتى العام ٢٠٠٣ بمتوسط نمو سنوي بنحو ١٠% قبل أن ينخفض الى تحقيق متوسط نمو سلبى بعد ذلك حتى العام ٢٠١٠ .

**سادسا: اختبار فرضية العلاقة بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو تكوين رأس المال الثابت في سورية للفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ :**

تفترض النظرية الاقتصادية علاقة طردية من حيث المبدأ بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات تكوين رأس المال الثابت ، حيث ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل معين تتيح فرصة اضافية لزيادة التكوين الرأسمالي الثابت وان بمعدل اقل او أكثر في السنة التالية او بعد عدة سنوات ، وبالاتجاه المعاكس ايضا حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي الثابت بمعدل معين تتيح الفرصة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وان بمعدل اقل أو أكثر في السنة التالية او بعد عدة سنوات ، الا أن هذه العلاقة بين المتغيرين تكون مرهونة بمحددات كثيرة أخرى ارتباطا بالسياسات الاقتصادية المتبعة وبمناخ الاستثمار السائد في الفترة المدروسة ، والجدول رقم (٣) يبين معدلات النمو السنوية لكل من الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت في سورية للفترة ١٩٩٥-٢٠١٠ بغرض دراسة دالة الانحدار بينهما باعتبار معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي متغيرا مستقلا ومعدل النمو السنوي لتكوين رأس المال الثابت متغيرا تابعا ومعالجتها كبيانات احصائية في البرنامج .SPSS

جدول (٣) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت (بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي %	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو السنوي %
-------	------------------------	---------------------	-------------------------------	---------------------



مجلة بحوث جامعة حلب	سلسلة العلوم الاقتصادية	العدد	لعام ٢٠١٧
1995	756404	-	167846
1996	830726	9.8	167352
1997	872461	5	158944
1998	931661	6.8	164065
1999	898552	3.5	159793
2000	903944	0.6	156092
2001	950245	5	178148
2002	1006431	5.9	196387
2003	1017619	1.1	234818
2004	1089027	7	281419
2005	1156714	6.2	288193
2006	1215082	5	308869
2007	1284035	5.7	283099
2008	1341516	4.5	266488
2009	1420833	5.9	297100
2010	1469703	3.4	334421

المصدر: من إعداد الباحث من المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ١٩٩٦-٢٠١١  
جدول ١٦/١ و ١٦/٢

دالة الانحدار بين معدل النمو السنوي للنتائج المحلي  $Y$  ومعدل نمو تكوين رأس المال الثابت  $X$

- الفرضية الصفرية ( $H_0$ ): لا يوجد أثر معنوي لمعدل نمو تكوين رأس المال الثابت  $X$  في معدل النمو السنوي للنتائج المحلي  $Y$

- الفرضية البديلة ( $H_1$ ): يوجد أثر معنوي لمعدل نمو تكوين رأس المال الثابت  $X$  في معدل النمو السنوي للنتائج المحلي  $Y$

وبمعالجة البيانات الإحصائية الواردة (معدلات النمو) في الجدول رقم (٣) في البرنامج الإحصائي Spss .18 كانت المعادلة المقدره على الشكل التالي:

$$y = 0,130 - 0,012 x$$

تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود علاقة بين معدل نمو التكوين رأس المال الثابت ومعدل نمو النتائج المحلي الإجمالي، فقد بلغ معامل ارتباط

بيرسون %٠.٦. وهنا لا يمكن الحديث عن أي ارتباط بين المتغيرين، وبما أن مستويات الدلالة المشاهدة بالثابت  $X$  في معادلة الانحدار  $Sig = 0.000$  فإن علاقة الانحدار معنوية على مستوى دلالة %١ إلا أن مستوى دلالة الميل  $b$  غير معنوي حيث بلغت  $Sig = 0.819$ . وهي أكبر من  $0.05$ ، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) التي تنص على "عدم وجود أثر معنوي لمعدل نمو تكوين رأس المال الثابت  $X$  في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي  $Y$ ".

#### Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.065	.004	-.072	2.373

The independent variable is X.

#### ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	.308	1	.308	.055	.819
Residual	73.180	13	5.629		
Total	73.488	14			

The independent variable is X.

#### Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
X	-.016	.069	-.065	-.234	.819
(Constant)	5.130	.705		7.276	.000

سابعاً: الاستنتاجات:

بين التحليل الإحصائي انه لا توجد علاقة معنوية بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو التكوين الرأسمالي بما يعنيه ذلك من ان تأثير العوامل الاخرى لمحددات مناخ الاستثمار كعوامل طاردة للاستثمارات كان اكثر فعالية من تأثير معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ، خصوصا لجهة غياب السياسات الاقتصادية الواضحة والشفافة ، اضافة الى التقلب في طبيعة تلك السياسات المتبعة وخلال فترات زمنية قصيرة افقدت الاقتصاد السوري القدرة على تحديد هوية واضحة المعالم كما القدرة على التحول الى نهج اقتصادي مستقر مما ساهم في اضعاف محاولات اصلاح مناخ الاستثمار في سمرية رغم التحسينات المهمة التي طرأت عليه خصوصا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ الا انها لم تكن كافية لاعتباره منجها جاذبا للاستثمار ليس فقط نتيجة وجود الكثير من المعوقات للاستثمار بل ايضا وجود الكثير من العناصر الطاردة للاستثمار خصوصا غياب الشفافية والدقة في اجراءات الاستثمار وقصور النظام المصرفي فضلا عن انتشار الفساد بما يفسر بالتالي تحقيق معدلات سلبية لنمو التكوين الراسمالي الثابت في العديد من السنوات المدروسة.

### ثامنا - المراجع:

- <sup>١</sup> مقدم مصطفى ، لحت حول النمو الاقتصادي ، [www.startimes.com](http://www.startimes.com) .
- <sup>٢</sup> ربيع نصر ، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سورية ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، ص ٥.
- <sup>٣</sup> فضلية عابد ، واقع الاستثمار في سورية في ظل قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩٢ ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد السابع عشر ، العدد الثاني ، ٢٠٠١ ، ص ٩٠ .
- <sup>٤</sup> سليمان عندان ، الاقتصاد السوري وتحديات العولمة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، ٢٠٠٠ ، متاح على موقع الجمعية : <http://www.mathoum.com/syr/articles/s/imam/>
- <sup>٥</sup> الخطة الخمسية العاشرة ، هيئة تخطيط الدولة ، دمشق ، ٢٠٠٦ . ص ١٨-٢٠-٢١ .
- <sup>٦</sup> عربش زياد ، الاقتصاد السوري في ظل المتغيرات الدولية وتحديات الشراكة ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، ٢٠١٠ ، ص ٤
- <sup>٧</sup> سليمان عندان ، الاقتصاد السوري وتحديات العولمة ، مرجع سبق ذكره.
- <sup>٨</sup> سليمان عندان ، الاقتصاد السوري وتحديات العولمة ، مرجع سبق ذكره.
- <sup>٩</sup> التقرير السنوي التاسع للاستثمار في سورية ، هيئة الاستثمار السورية ، دمشق ، ٢٠١٥ ، ص ١٤ .
- <sup>١٠</sup> جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية لاجمالي تكوين راس المال الثابت في العراق لسنة ٢٠١٤ ، نيسان - ٢٠١٦
- <sup>١١</sup> المجموعة الإحصائية السورية للأعوام ١٩٩٦-٢٠١١ ، المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق.

The impact of economic formation in economic growth

**D. Muhammad Diab Tabikh**

**University of Aleppo- Faculty of Economic**

**Departments of Economics and International Economic Relations**

Research Summary

Economic growth is considered one of the most important economic policy objectives that nations and governments seek to achieve in order to ensure an acceptable standard of living for society. One of the most important determinants of economic growth is the level and size of capital formation. Accordingly, the study discussed the concepts of capital formation and economic growth, and analyzed the available data on the level of GDP as its growth reflects economic growth as well as the level of capital formation as one of the determinants of this growth.

The researcher tried to study the relationship between capital formation and economic growth during the period 1995-2010 and to show the effect of the growth of capital formation in economic growth.

The results showed that there is no significant relationship between GDP growth rate and grow rate of capital formation in Syria. On the other hand the research showed that there is a direct and strong relationship between the level of capital formation and economic growth.

Keywords: Economic growth, capital formations, gross domestic product.

Research paper submitted to journal on / /2017

Confirmed for publication on / /2017

